أثر اللامركزية الادارية على التنمية المحلية في العراق
كركوك إنموذجًا

The Impact of Administrative Decentralization on
Local Development in Iraq
–Kirkuk as a Pattern–

م.د علي شهاب احمد
مدرس القانون التجاري
كلية القلم الجامعة / قسم القانون

المستخلص

تعتبر اللامركزية الإدارية أحد الأساليب المتبعة في التنظيم الإداري، وذلك لتخفيف العبء الثقيل على كاهل الحكومة المركزية، فتتيح للمناطق الاهتمام بقضاياها الخاصة وذلك وفق خصوصياتها المادية والثقافية والتنوع المجتمعي والقومي. وذلك بقصد تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل توصيل احتياجاته وتلبيتها بطريقة سريعة، فالسلطات المحلية تقوم بتقديم الخدمات للمواطن في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، أي تلبية احتياجات المجتمع المحلي والوصول إلى تنمية محلية وتكمن أهمية الموضوع أيضاً في دور اللامركزية الإدارية في تقصي ومعرفة المشاكل الخاصة بكل النواحي وإيجاد الحلول السريعة لها. وإيجاد مجالا حقيقيا لترقية ممارسة الحريات العامة، سواء في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، أو قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل.

Abstract

Administrative decentralization is a method used in administrative organization, to alleviate the heavy burden on the central government, allowing the regions to care of their own issues according to their physical and cultural characteristics and the diversity of society. The local authorities provide services to citizens in all economic, social, cultural and health fields, to meet the needs of the local community and to reach

local development. The importance of this issue lies in the role of decentralization management of the problems in all aspects and finding quick solutions to them to create a space for promoting the exercise of public freedoms. Whether in the constitution of the republic of Iraq for the year 2005, or the amended law of governorates that are not organized in region numbered (21) of 2008.

المقدمة Introduction

من المتفق ان اللامركزية الادارية تعد من اهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة والحقيقية في ادارة الشؤون المحلية للمجتمعات التي يعيشون بها، لا سيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع وخاصة مع تنامي عدد السكان من ناحية وندرة او سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية اخرى، وبدون تلك اللامركزية لا يمكن الحديث عن الديمقراطية بأشكالها المختلفة.

اولاً: اهمية الموضوع

تكمن اهمية الموضوع باللامركزية الادارية لما لها من دور فعال في تقصي ومعرفة المشاكل الخاصة بكل النواحي وايجاد الحلول السريعة لها، كما تكون مجالا حقيقيا لترقية ممارسات الحريات والسلطات المحلية، وعندما يقوم الباحث بدراسة اي موضوع لا ينطلق من فراغ دائما وانما يرجع الى عدد من الاسباب سواء كانت موضوعية او ذاتية، فما كان منها موضوعية لاختبار هذا الموضوع ترجع الى: العمل على كشف حقيقة اللامركزية الادارية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في العراق وخصوصا في مدينة كركوك، والعمل على ايجاد سبل جديدة للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

اما فيما يتعلق بالأسباب الذاتية فهي تتمثل في الميل للأبحاث في المجال الاداري والاستثماري التنموي والاقتصادي ، نظرا لما للإدارة اللامركزية من دور في تقديم خدمة للآخر والرغبة بالتعرف اكثر على واقع التنمية المحلية.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل اشكالية البحث في التساؤلات التالية:

- ماذا نقصد باللامركزية الادارية والتنمية الاقتصادية؟
- ما هي الملامح التنموية والمقومات الاقتصادية لمدينة كركوك؟
- ما هو دور اللامركزية الادارية في رفع القدرة الاقتصادية ودورها في ترقية الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟

من خلال الاشكالية المطروحة والاسئلة المتمثلة عنها يمكن طرح الفرضيات التالية:

- تولي السلطات المحلية للشؤون الاجتماعية يؤدي الى مكافحة الفقر والبطالة بشتى الانواع، لان هذه السلطات هي الاقرب الى معالجة المشاكل ومعرفة اسبابها.
- تحديد الاحتياجات الاقتصادية على نطاق ضيق يتمثل في مدينة واحدة يؤدي الى التلبية السريعة لاحتياجات المواطن المحلي.
- تمنح اللامركزية الادارية خصوصية ثقافية للمنطقة المحلية .

ثالثاً: اهداف البحث

تنقسم اهداف البحث الى نوعين: اهداف علمية واخرى عملية فما كانت منها علمية فهي تتمثل في محاولة الوصول الى تعريف واضح ومحدد لكل من اللامركزية الادارية والتنمية المحلية والغرض هو استكشافي ومعرفي، أي محاولة اثراء مجال البحث في هذه الجزئية، وقدرة السلطات المحلية في تنمية مناطقها في جميع المجالات.

اما الاهداف العملية فهي متمثلة في اهمية تركيز السلطات المحلية وقربها وقدرتها على تنفيذ التنمية المحلية نظرا لما للجهاز المحلي من فائدة في تقديم الخدمات وايجاد الحلول لجميع المشاكل باعتبار السلطة المحلية هي جزء من الشارع في هذه المناطق ذات الخصوصية المناطقية.

رابعاً: منهجية البحث

بالنسبة لمنهجية البحث، فان طبيعة وخصائص الموضوع المدروس هي التي تحدد نوعية مناهج البحث التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة للوصول الى الكشف عن الحقيقة، فاعتمد الباحث على المنهج التحليلي، وكذلك اعتمد الباحث على وسيلة جمع المعلومات من خلال مصادرها الاصلية للحصول على البيانات التي يراها الباحث ضرورية للبحث.

خامساً: خطة البحث

لبلوغ ما تقدم سنقسم الدراسة الى مبحثين فضلا عن المقدمة والخاتمة وقائمة المصادر وكما يلي:

المبحث الاول نتناول فيه ماهية اللامركزية الادارية والتنمية المحلية والذي قسمناه الى مطلبين: الاول كان عن التعريف باللامركزية الادارية والعوامل المؤثرة فيها، والمطلب الثاني عن مفهوم التنمية المحلية واهدافها.

اما المبحث الثاني كان عن علاقة اللامركزية الادارية بمجالات التنمية المحلية في كركوك وينقسم ايضا الى مطلبين: تناولنا في الاول عن المقومات الاقتصادية والملامح التنموية لمدينة كركوك، وفي المطلب الثاني عن دور اللامركزية الادارية في رفع القدرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كركوك.

المبحث الاول: ماهية اللامركزية الادارية والتنمية المحلية

First Requirement: Administrative Decentralization and Local Development: Definitions

يقوم هذا النظام على اساس يتمثل في توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين اشخاص الادارة المحلية في المحافظات وتتمتع هذه الاشخاص بالشخصية المعنوية المستقلة، مع خضوعها لرقابة الحكومة المركزية.

ففي هذا النظام تتمتع السلطة المحلية بقدر معين من الاستقلال في ممارسة اختصاصاتها فتحتفظ الادارة المركزية بإدارة المرافق العامة القومية وتتمتع الاشخاص المعنوية المحلية بسلطة ادارة بعض المرافق العامة ذات الطابع المحلي[١]، وعليه ينقسم هذا المبحث الى مطلبين: الاول التعريف باللامركزية الادارية والعوامل المؤثرة فيها، والثاني عن مفهوم التنمية المحلية واهدافها.

المطلب الاول: التعريف باللامركزية الادارية والعوامل المؤثرة فيها

First Sub-requirement: Administrative Decentralization and the affecting factors: Definitions

تعد اللامركزية الادارية اسلوبا للتنظيم الاداري وترقية العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية من جهة وبين هذه الاخيرة والمجتمع المحلي من جهة اخرى. كما يعتبر اداة الديمقراطية في المؤسسات واسلوب لتقريب الادارة من المواطن.

قبل التطرق لمفهوم اللامركزية الادارية يجب ان نتعرف على مفهوم اللامركزية كنظام كلي تتفرع منه اللامركزية الإدارية كبعد من أبعادها. لقد تم تعريف اللامركزية من العديد من الجهات والمتخصصين كل حسب وجهة نظره ومنطلقاته وفي الا٢تي نذكر بعض التعريفات:

فقد عرفها وايت ليونارد (White Leonard) بانها نقل للسلطة تشريعية كانت او اقتصادية او تنفيذية من المستويات الحكومية المركزية الى المستويات الدنيا[٣].

كما عرفها فقهاء القانون الاداري بانها: تحويل جزء من وظائف الدولة عن طريق التفويض الى وحدات الجهاز الاداري او بطريق النقل الى هيئات مستقلة قانونا، والذي قد يشمل وظائف الدولة الثلاث وقد يقتصر على الوظيفة التنفيذية او الادارية فقط[٤].

يبين هذا التعريف ان اللامركزية هي تنازل الدولة عن بعض وظائفها اما عن طريق التفويض للأجهزة الادارية وهذا في حالة اللامركزية الادارية، او نقل السلطة الى هيئات مستقلة قانونا وهذا ما يمثل اللامركزية السياسية.

من خلال التعريفات السابقة يتضح ان اللامركزية تعني توزيع السلطات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والوحدات الادارية الاقليمية او المحلية من خلال التفويض او النقل، واللامركزية لها ابعاد ثلاث:

(١) البعد السياسي: ويهتم في اعطاء المواطنين او ممثليهم المنتخبين المزيد من السلطات في صنع القرار العام ، فاللامركزية ترى ان القرارات التي تتم من

---

[١] فلاح عبد الرحمن البزاز، مقالة، مجلة استثمار كركوك، العدد ٣١٠، شهر ايلول، ٢٠١٥، ص ١٠.

[٣] سمير عبد الوهاب، اللامركزية والحكم المحلي، ط٢، القاهرة، دار الجلال للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ٦.

[٤] السيد عبدالمطلب غانم، سمير عبدالوهاب، حسن العلواني، الاصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، ٢٠٠١، ص ١٩.

خلال المشاركة الواسعة سوف تكون افضل واكثر ارتباطا بالمصالح المختلفة للمجتمع من تلك التي تتم عن طريق الحكومة.

(٢) البعد الاداري: ويهدف لإعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية لتقديم الخدمات العامة بين مستويات الحكم المختلفة، وتتضمن نقل مسؤولية التخطيط والتمويل والادارة لوظائف عامة محددة من الحكومة المركزية والهيئات العامة شبه المستقلة او البلديات على مستوى اقليمي او وظيفي[١].

(٣) البعد المالي: المسؤولية المالية تعتبر عنصر رئيسي للامركزية، فاذا كانت الهيئات او السلطات المحلية والمنظمات الخاصة تنفذ وظائف لا مركزية بفعالية، فانه يجب ان يكون لديها مستوى مناسب من الايرادات التي يتم تحصيلها اما محليا او من الحكومة المركزية ويمكن ان تأخذ اللامركزية اشكال كثيرة مثل: التمويل الذاتي، التمويل المشترك، او ترتيبات الانتاج المشترك والتي من خلالها يشارك المنتفعون في تقديم الخدمات والبنية الاساسية وتوسيع الايرادات المحلية من خلال الملكية او ضرائب المبيعات او التكاليف او النفقات غير المباشرة كما تأخذ اللامركزية شكل التحويلات المالية بين الحكومات التي تنقل الايرادات العامة من الضرائب التي يتم تحصيلها عن طريق الحكومة المركزية الى الحكومة المحلية لاستخدامات عامة او محددة والحق في الاقتراض.

وقد اولت الكثير من الدول اهتماما خاصا باللامركزية المالية، لعناصر التكييف الهيكلي ونتيجة لضغوط المانحين الدوليين قامت هذه الدول بنقل بعض مسؤوليات الانفاق والتمويل من الحكومة المركزية الى الوحدات المحلية وبتخفيف شدة الرقابة المركزية عليها بهدف الاستغلال الكفء للموارد[٢].

اذن انطلاقا من ابعاد اللامركزية يتبين ان اللامركزية الادارية هي احد ابعادها.

وقد عرفها الدكتور سليمان محمد الطماوي بانها: (توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية او مصلحية مرفقية منتخبة، بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الادارية تحت اشراف ورقابة الحكومة المركزية)[٣].

اما الدكتور سامي جمال الدين فقد عرف اللامركزية الادارية بانها (تعني توزيع الوظيفة الادارية بين اجهزة الحكم المركزية واشخاص معنوية عامة اخرى)[٤].

واخيرا فقد عرفها الدكتور محيي الدين القيسي بانها (توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية من العاصمة وبين هيئات محلية او مصلحية مرفقية بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الادارية تحت اشراف ورقابة الحكومة المركزية)[٥].

---

[١] جاسم محمد دايش، مظاهر اللامركزية السياسية والادارية، موقع كتابات: www.kitabat.comlar/page12-6/4/2015.

[٢] جاسم محمد دايش، المصدر نفسه، ص ٣.

[٣] د. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في نظم الحكم و الادارة، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، ١٩٦٢، ص ٣٦٠.

[٤] د. سامي جمال الدين، اصول القانون الاداري، الناشر منشاة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٨٠.

[٥] د. محيي الدين القيسي، مبادئ القانون الاداري العام، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣، ص ٢٤.

ومن التعاريف اعلاه نستطيع ان نستخلص مفهوم اللامركزية الادارية هي توزيع للوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية وبين اشخاص معنوية عامة، اما ان تكون اشخاص مرفقية فنكون امام لا مركزية ادارية مرفقية، او تكون اشخاص اقليمية فنكون امام لا مركزية ادارية اقليمية[١].

وبخصوص العوامل المؤثرة فان طبيعة نظام اللامركزية الادارية يختلف من دولة الى اخرى، ومن مرحلة الى اخرى، ومن منطقة الى اخرى، وذلك راجع للتغيير والحركة المستمرة للظروف الاجتماعية داخل المجتمع ككل. فهي تتأثر بكل العوامل المحيطة بها: العوامل الجغرافية والاجتماعية والتاريخية والثقافية... إلخ، ودراسة العوامل المحيطة بهذا النظام تساعد على تحليل دور الهيئات المحلية عند قيامها بدورها والمقارنة بين هذه الوحدات في الدراسة الواحدة او في دول مختلفة، وتتمثل هذه العوامل بما يلي[٢]:

اولاً: العوامل الجغرافية: تعتبر الظروف الجغرافية من اهم العوامل المؤثرة على نظام اللامركزية الادارية، وتحدد بنائها التنظيمي وتشكيلها وتحدد الحدود الادارية لوحداتها ومنها:

(١) المساحة: يتأثر نظام اللامركزية الادارية بمساحة الدول والمناطق، حيث ان الدول ذات المساحة الشاسعة والمترامية الاطراف تكون في حاجة ضرورية الى وجود لا مركزية قوية[٣]، مما يؤدي الى تقريب الادارة المحلية من المواطن وتلبية الحاجات الاساسية للأفراد ووفق خصوصية كل منطقة.

(٢) التضاريس: تؤثر التضاريس على نظام اللامركزية في الدول المطبق فيها، لا سيما ما يتعلق بتوزيع الاقاليم الطبيعية في نطاقها، اذ يرى بعض الباحثين بان النظام اللامركزي الذي يمكن تطبيقه في المناطق الصحراوية والجبلية يختلف عن ذلك الذي يطبق في السهول لاختلاف طبيعة السكان وتباين وسائل معيشتهم، ففي المناطق الصحراوية والجبلية تسود انماط الادارة التقليدية بسبب عدم توفر مكونات المجتمع المدنية (الكثافة السكانية، حركتها الاقتصادية) وتؤدي في الغالب الى عزلة هذه المناطق عن العاصمة بسبب ضعف المواصلات، وعلى خلاف ذلك فان انبساط اقليم الدولة وخلوه من العوائق الطبيعية يسهل من تدخل الحكومة المركزية.

(٣) الموقع: وله اهمية كبيرة في نجاح الوحدة المحلية في تحقيق التنمية، مقارنة بوحدات محلية اخرى لا تتمتع بنفس الموقع، فنجاح السلطة المحلية يرتبط بوظيفة

---

[١] د. نواف كنعان، القانون الاداري، الكتاب الاول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ١٣٧.

[٢] د. هيثم كريم صيوان، دور اللامركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (نماذج من دول مختارة بضمنها العراق) بحث مقدم الى مجلة العلوم السياسية – قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٠١٤.

[٣] صفاء عثمان، دور اللامركزية الادارية في التنمية المحلية – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية جامعة نبوخذ نصر بكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٢، ص ٢٠.

الموقع لأنه هو الذي يحدد الامكانات الاقتصادية والقاعدة الاساسية للدخل والايرادات[١].

ثانياً: العوامل التاريخية: تتمثل العوامل التاريخية التي تؤثر في نظام اللامركزية الادارية بأسلوب نشأة الدولة، كالاستعمار، اسلوب نشأة نظام اللامركزية وتطوره حيث البناء التنظيمي، واسلوب تشكيل المجالس المحلية والى دور الاستعمار الذي يؤثر الى حد كبير على النظام المحلي في الدولة التي استعمرتها[٢].

ثالثاً: العوامل الاجتماعية والثقافية وتعتبر من بين العوامل المؤثرة على اللامركزية الادارية وتنقسم الى:

(١) الكثافة السكانية: فتوزيع الكثافة السكانية غير المتجانسة على الاقاليم كتضخيم حجم المدن وتكدسه بالسكان يؤدي الى صعوبة ادارتها وينعكس سلبا على الحضر والريف معا.

(٢) تعدد الاجناس والثقافات: ان تعدد الاصول الجنسية في نطاق الدولة يؤثر على الادارة المحلية، ويتوقف ذلك التأثير على كيفية معالجة هذه الظاهرة من طرف الدولة، فقد تمارس الدولة المزيد من الرقابة على الوحدات المحلية حتى تقضي على الطابع المميز لهذه الاقليات والطوائف وجميعها في المجتمع بقوة السلطة كي لا تصبح مراكز قوة تهدد وحدة الدولة وهذا يضعف اللامركزية الادارية[٣].

رابعاً: العوامل الاقتصادية ويمكن تقسيمها الى:

(١) طبيعة النظام الاقتصادي: ان طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة ينعكس على نظام اللامركزية فيها، ففي الفترة التي كانت الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية كان للوحدات المحلية دور يتمثل في انتاج السلع والخدمات للمواطنين في اطار عملية للتنمية الوطنية، ولكن في ظل التوجه العالمي الى اقتصاد السوق وتبني سياسات الاصلاح الاقتصادي حدث تحول في دور الدولة ومن ثم دور الوحدات المحلية، لم تعد الوحدات المحلية المسؤولة في تقديم الخدمات المحلية والانتاج، بل اصبح بمقدرتها اسناد بعض النشاطات الى القطاع الخاص من خلال التعاقد[٤].

(٢) طبيعة الاقتصاد المحلي: حتى تتصف الادارة المحلية بصفة المحلية تتوقف في المجال الاقتصادي على طبيعة الاقتصاد المحلي، اذ نجد في الواقع ان النشاط الاقتصادي في المدينة يختلف عن القرية، وبين المدن نفسها، فنجد مثل المدينة التجارية او الصناعية، تقوم ظروف وبنية الاقتصاد المحلي في تهديد مدى وقدرة الوحدات المحلية على القيام بدورها وتقديم الخدمات للمواطنين.

---

(١) احمد رشيد، الادارة المحلية و المفاهيم العلمية والنماذج التطبيقية، القاهرة، دار المعارف للنشر والتوزيع، ١٩٨١، ص ٤٠.

(٢) يوسف عيسى، المركزية واللامركزية في ادارة الشؤون المحلية واثرها على زيادة الكفاءة والفعالية الادارية، على الموقع الالكتروني التالي: www.undiscussion.com.

(٣) صفاء عثمان، مصدر سابق، ص ٢١.

(٤) مختاري وفاء، الهيئات اللامركزية المحلية ودور ها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة بو خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ٢٤.

خامساً: العوامل السياسية: ان القيم و المبادئ السياسية في الدولة تنعكس على شكل نظامها اللامركزي، لان هذا الاخير يعتبر في المقام الاول نظاما فرعيا للنظام السياسي ويتأثر بالعوامل السياسية التالية:

(١) درجة الديمقراطية: ليس من المنطق قيام نظام محلي ديمقراطي في دولة لا تمارس ديمقراطية على المستوى المركزي، ففي الدول الديمقراطية يتم تشكيل المجالس المحلية بالانتخاب المباشر، وتتمتع بصلاحيات اكبر نسبيا من مثيلاتها في الدول الديمقراطية التي لا تتنازل عن السلطة بسهولة.

(٢) الاستقرار السياسي: ان عدم الاستقرار السياسي للدولة وبالذات عندما يتعلق الامر بالسياسة العامة يؤدي الى ادخال تغيرات عديدة في الادارة المحلية وهذا يؤدي الى اضعاف بناء النظام المحلي[١].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية واهدافها

Second Sub-requirement: The Concept of Local Development and its Objectives

حضي مفهوم التنمية باهتمام كثير من الباحثين والمتخصصين وفق اتجاهات مختلفة لما لها من اهمية كبيرة في كيان المجتمع والدولة، فأصبحت الدول تسعى لتحقيق التنمية المحلية لتصل الى تنمية وطنية شاملة، فكان هناك الكثير من التعريفات تركز على زاويا معينة وفق وجهة نظر واضحة، ومنها:

ان التنمية المحلية عملية تشجع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية اكثر غنى معتمدين على انفسهم فجوهر التنمية هو الذي يعالج بها المجتمع مشكلاته[٢].

ونميز من هذا التعريف بان التنمية المحلية هي مدخل ديناميكي لمواجهة المشكلات.

وتعرف التنمية المحلية ايضا على انها (العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الادارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة)[٣].

يتضح من هذا التعريف ان التنمية المحلية عملية تشارك بين المجتمع المحلي والحكومة المركزية بقصد رفع المستوى المعيشي للمنطقة.

ومن التعريفات السابقة نستنتج ان التنمية المحلية: هي عملية شراكة بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية وذلك عبر اسلوب علمي يهدف الى تطوير افكار المجتمع

---

[١] جميل جرسيات، ادارة التنمية العربية في ظل السياسة اللامنهجية، دار فارس للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٨، ص ٣٠-٣٢.

[٢] رشاد احمد عبد اللطيف، اساليب التخطيط للتنمية، الاسكندرية، المكتبة الجامعية، ٢٠٠٢، ص ٢١.

[٣] مريم احمد مصطفى، احسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ٢٢٤.

وتوعيته بحقوقه وواجباته وذلك بهدف تلبية احتياجات ا لمواطنين في مختلف الوحدات المحلية[١].

اولاً: خصائص التنمية المحلية: ويمكن الاشارة الى بعض خصائصها[٢].

(١) لا تختص عملية تنمية المجتمع المحلي بجانب واحد من جوانب الحياة بل هي عملية نهوض شاملة للنواحي الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع واشباع حاجاته.
(٢) تتطلب وجود قيادة مهنية معدة ومدربة على كيفية تحقيق اهداف المجتمع المحلي.
(٣) تهتم باستثمار الموارد المادية والبشرية المتوافرة بالمجتمع المحلي والتي يمكن توفرها.
(٤) تعمل على اكتشاف القيادات وتنمية قدراتها على تحمل المسؤولية.
(٥) المشاركة مبدأ اساسي ورئيسي لكافة العمليات التي تقوم بها تنمية المجتمع
(٦) تشمل عمليات تعليمية وارشادية كتعليم الكبار ومحو الامية والارشاد الزراعي والصناعات الصغيرة، والتوعية بالأمور الحياتية المثرة في حياة المواطنين كأهمية استخدام الحبوب والبذور في الزراعة.
(٧) تمارس في كافة المجتمعات سواء كانت ريفية او حضرية كما لا تقتصر على دولة دون اخرى، فتهتم بها البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.
(٨) اعتمادها على الاسلوب الديمقراطي في العمل.
(٩) العمل على مراعاة السياق الثقافي والاجتماعي عند تعاملها مع المشكلات المجتمعية.

ثانياً: اهداف التنمية المحلية: تختلف اهداف التنمية في الهيئات المحلية كثيرا عن الاهداف العامة للدولة، فالهدف العام لها يرمي الى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الافراد والجماعات في أي مجتمع اضافة الى تحقيق الاهداف التالية[٣]:

(١) تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك بزيادة المشاريع الاقتصادية والمحلية او توسيعها.
(٢) القضاء على الفقر والجهل والتخلف من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس وفك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.
(٣) تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له واشعاره بانه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وانه بإمكانه تقديم الخدمات للازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة اذا كانت تمس الاحتياجات والنقائص التي يعاني منها.

---

[١] محمود محمد محمود، احمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير، القاهرة، دار النعمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٢٣.
[٢] محمود محمد محمود، احمد عبد الفتاح ناجي، المصدر نفسه، ص ٢٣.
[٣] خالد زكريا امين، اللامركزية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الهرم، دار الجلال للطباعة والنشر، ٢٠١١، ص ٦٩.

(٤) الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة والادارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة بها باعتبارها اقرب من الدولة الى المواطن واعلم باحتياجاته والنقائص التي يعاني منها.
(٥) بروز امكانية التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول الى الاهداف المسطرة وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع من عملية التنمية.

المبحث الثاني: علاقة اللامركزية الادارية بمجالات التنمية المحلية في العراق

Second Requirement: The Relationship of Administrative Decentralization with the Areas of Local Development in Iraq

نصت المادة (١) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥[١] على ان جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة والحكم جمهوري – برلماني – ديمقراطي. ثم جاءت المادة (١١٦) من على ان يتكون النظام الاتحادي في العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية، وفي نفس الموضوع نصت المادة (١٢٢ / اولا) على ان تمنح المحافظات التي لم تنتظم في اقليم الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة بما يمكنها من ادارة شؤونها على وفق مبدا اللامركزية الادارية وينظم ذلك بقانون[٢]. وكذلك ما جاء به قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ سنة ٢٠٠٨ المعدل من تأكيد لمبدا اللامركزية الادارية وتوسيع صلاحيات السطات المحلية الادارية والمالية بما يمكنها من ادارة شؤونها بشكل متوازي مع الاشراف العام من قبل السلطة المركزية[٣]. وسنتطرق في هذا المبحث الى مطلبين:

المطلب الاول: المقومات الاقتصادية والملامح التنموية لمدينة كركوك.
المطلب الثاني: دور اللامركزية الادارية في رفع القدرة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة كركوك:

المطلب الاول: المقومات الاقتصادية والملامح التنموية لمدينة كركوك

First Sub-requirement: Economic Components and Development Features of the City of Kirkuk

تعتبر مدينة كركوك من المدن العراقية التاريخية المهمة لقدم تاريخ المدينة التي تدل عليه شواهد الاثار وما تناقلته الكتب عن تاريخ هذه المدينة، وكان من نتائج ذلك تعدد الاعراق والاديان فيها[٤].

ومدينة كركوك ذات قوميات متعددة يتعايشون فيها، وعليه يجب ان نتعرف على كل المقومات التي تجعل من هذه المدينة بإمكانياتها الذاتية من الاستفادة من اللامركزية الادارية لنهضة تنموية وكما يلي:

---

[١] دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٢] د. غازي فيصل، نظاما الفدرالية واللامركزية الادارية في دستور العراق ٢٠٠٥، مقالة، مجلة التشريعات القضائية.
[٣] قانون المحافظات غير المنظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل.
[٤] ايدن اقصو، كركوك واهميتها الجيولوكيتيكية، على الرابط: www.mesopot.com/old/sdoc/3/93htm.

اولاً: المقومات الطبيعية: تشتمل الأسس الطبيعية لمدينة كركوك على عدة عناصر في مقدمتها (الموقع) حيث كانت هذه المنطقة على ممر سير التيارات التجارية والاجتماعية والحضارية وقد جعلتها قادرة على التأثير السياسي والاقتصادي، وتشكل كركوك نقطة مهمة في الطرق التجارية المارة بها في كل الاطراف من الدول المجاورة. وكانت قديما تقع على طريق الحرير الممتد من الصين الى سواحل اوروبا. ثم اصبح من ضمن الطريق السلطاني الذي يربط بلاد الرافدين بالشام والاناضول واستمرت الحالة هذه حتى بداية تأسيس الدولة العراقية[١].

تقع المدينة ضمن نطاق بنيوي في الشرق الاوسط تسمى بنطاق الصخور الرسوبية الرملية والجيرية ويتميز هذا النطاق بانه يحتوي نتيجة تركيبات خاصة على اكبر مخزون للبترول في العالم.

وتشكل مدينة كركوك موقعا جيولوجيا ممتازا كما تهيأت لها فرص جيولوجية تحت سطحية مناسبة لتجمع المصادر النفطية وتتركز اهم نتائج الجيولوجيا على كركوك في موضوعين:

(١) نمط التصريف المائي السطحي والجوفي وبناء السهول الفيضية وهي من ركائز الحياة المستقرة.

(٢) الثروة التعدينية وهي من اهم اسس الصناعة والنشاط الاقتصادي الحديث.

ومن بين العناصر الطبيعية الاخرى التي اعطت المدينة صفاتها الرئيسية: التربة الصالحة للزراعة والاستيطان، فالتربة الصالحة للزراعة هي تركيب ساهم في جودة عوامل التراكيب الصخرية وان خصوبة ارض كركوك وفرت الموارد الزراعية وامكانية ظهور المراعي.

تبلغ مساحة الاراضي الزراعية والصالحة للزراعة في كركوك نحو ١٢٥٠٠ كم٢، وهي مساحة تزيد على ثلاثة ارباع مساحة كركوك الكلية[٢].

ثانياً: المقومات الاقتصادية: ففي عام ١٩٢٧ تدفق النفط في اول بئر في منطقة بابا كركر الواقعة على بعد (٧) اميال في الشمال الشرقي لمدينة كركوك، وقد اقترن اسم كركوك باسم النفط منذ ان عرف وجود هذا المعدن في هذه المنطقة نظرا لأهمية النفط في مبادئ الحرب والصناعة، وتعد كركوك خزانا نفطيا هائلا من احتياطي العالم وازدادت اهميتها بعد اكتشاف الغاز فيها بكميات تجارية[٣].

(١) السمات الجيولوجية لنفط كركوك: تتميز كركوك بسهولة العثور على الحقول النفطية وعلى مسافة قريبة من سطح الارض، لذا فان كلفة البرميل المستخرج من حقول كركوك اقل بكثير من الابار المماثلة في الدول النفطية الاخرى، حيث لا يتجاوز الدولار الواحد بسبب هذه السمات الجيولوجية والجغرافية المميزة لهذه الحقول، وان اكتشاف البرميل الواحد بـ(٥) سنت من الدولار الامريكي كما يقدر

---

(١) عبد المجيد فهمي، تاريخ مشاهير الالوية العراقية، الجزء الاول، بغداد، ١٩٤٧، ص ٢٣.
(٢) تغلب جرجس ، د . ازاد محمد امين ، جغرافية الموارد الطبيعية ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠ م ، ص ٦٣٨.
(٣) ايدن اقصو ، كركوك واهميتها الجيولولتيكية ، مصدر سابق .

الاستثمار للبرميل الواحد بأقل من نصف دولار امريكي ونفط كركوك هو اجود انواع النفط في العالم مما يضاعف اهميتها ويجعلها نقطة جذب للاستثمارات الاجنبية الكبيرة[١].

(٢) اهمية نفط كركوك في بناء الاقتصاد العراقي: تحتوي كركوك على ابار نفطية كبيرة ومهمة حيث لعبت دورا في تنمية الاقتصاد العراقي وستبقى هذه الابار تلعب الدور نفسه على المدى البعيد، وتمتاز المدينة بوجود طرق رئيسية مهمة تربطها مع المحافظات المجاورة وتقع على الطريق الرئيسي الذي يربط العاصمة بشمال العراق، كما يوجد عدة مصادر من المياه الرئيسية التي تعتمد عليها المحافظة ومن هذه المصادر:

(أ) نهر الزاب الاسفل الذي يتفرع منه خمسة انهر صغيرة في ناحية الزاب ضمن قضاء الحويجة.

(ب) جزء من نهر دجلة في منطقة الزاب جنوب الحويجة بالقرب من الشرقاط.

(ت) نهر الخاصة (موسمي) ويقام حاليا عليه سد لتنظيم المجرى المائي.

(٣) الابار الارتوازية والسطحية.

كما توجد في مدينة كركوك جامعة واحدة هي جامعة كركوك واكثر من (٩٨٨) مدرسة ابتدائية واكثر من (٣٣٨) مدرسة ثانوية والعديد من المعاهد والمدارس المهنية وفيها اكثر من (٧٤) مركز صحي عام اضافة الى (٨) مستشفيات كبيرة[٢].

وعن المعالم السياحية في المدينة، فتعتبر قلعة كركوك اكبر معلم سياحي يمكن الاستفادة منه مستقبلا في حالة اضافتها الى عمل استثماري للشركات المتخصصة في هذا المجال، وما دمنا في موضوع الاستثمار الذي يعتبر في كافة البلدان هو العمود الفقري للحياة الاقتصادية فأننا في العراق لحد هذه اللحظة لم يصل الاستثمار الى المستوى المطلوب لأسباب عديدة منها الروتين في سياسة الدولة حيث لم يرتقي موضوع الاستثمار لمستوى الطموح[٣]، الا ان مدينة كركوك تشهد حركة بناء واسعة في مجال الاستثمار لما لهيئة استثمار كركوك من تسهيل اقبال المستثمرين الاجانب والمحليين فنرى في المحافظة العديد من المجمعات السكنية في مختلف المناطق والتي تبنى بطريقة حديثة وبأسعار مناسبة وكذلك الاسواق الحديثة[٤]، وسوف نتطرق الى اهمية الاستثمار في المدينة في المطلب القادم.

---

(١) ايدن اقصو ، المصدر نفسه .

(٢) احسان اوغلو، مقالة في شبكة التواصل على: investopromo.gor.iq/wp-content/up/oads/2013/05/kirkuk-province.ari.pdf.

(٣) آزاد شكور صالح، الاستثمار الاجنبي – سبل استقطابه وتسوية منازعاته، دار الكتب القانونية – المجلة الكبرى، ٢٠١١، ص ٣٠.

(٤) احسان اوغلو، مصدر سابق.

المطلب الثاني: دور اللامركزية الادارية في رفع القدرة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة كركوك

Second Sub-requirement: The Role of Administrative Decentralization in Raising the Economic and Social Capacity of the City of Kirkuk

تعالت الاصوات في معظم الدول باعتبار نظام اللامركزية الادارية أطار لفتح المجال للاستثمار سواء استثمار اجنبي او محلي واقامة فرص للعمل وخاصة لفئة الشباب بتوفير المناخ المناسب للاستثمار او فتح مجال المنافسة للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتتيح اللامركزية الادارية للقائمين على شؤون المجتمع المحلي في كركوك سواء اعضاء المجالس المنتخبة او القيادات التنفيذية او افراد المجتمع من معرفة الموارد المتاحة في هذه الوحدة المحلية .

وتكمن اهمية اللامركزية الادارية باعتبارها اكثر قربا من المواطنين المحليين داخل نطاقها المكاني، وبالتالي فأننا نرى ان مشاريع الاستثمار في كركوك قد فتحت ابواب التنمية الاقتصادية لهذه المدينة من خلال تخفيضها للبطالة في هذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة . وخلق الاسعار التنافسية في العقارات التي من الممكن ان تكون بمتناول الكثير من المواطنين [١] .

كما ان اللامركزية الادارية تعمل على تجسيد كل العمليات التي ترمي الى حماية وتوسيع الاراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز القروي، حيث تلعب الزراعة دورا مهما في مدينة كركوك، وان ثلث اراضي المدينة اراضي زراعية مزروعة تختلف انواعها كالحبوب والخضراوات لمواكبة متطلبات المجتمع وتوفير مناصب شغل للبطالة، وانتظام انسياب المحاصيل الزراعية امر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية في المدينة، وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة الزيادة السكانية، وتساهم الزراعة في مد القطاع الصناعي بالمواد وبعض المنتجات الخام والى جانب توفير مصادر مائية لتوظيفها في تغطية احتياجات الصناعة[٢].

بعد عرض اهم القطاعات في مدينة كركوك التي تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية نتوصل الى انه لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية كنتيجة لها تتوقف على القدرة على تعبئة الموارد المشاركة الشعبية والتعاقد مع القطاع الخاص وفتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمتابعة بإزالة التعقيدات الادارية وهذا ما يؤدي الى تخفيض نسبة البطالة في مجتمع كركوك وتحقيق رفاهية المجتمع المحلي[٣].

---

[١] زيد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر، ط١، عمان، ٢٠١٢، ص ٦٠.

[٢] محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٧١.

[٣] عباس النصراوي، برهان الدجاني، القطاع العام والخاص في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة، ١٩٩٠، ص ١١٨.

وتستطيع الوحدات المحلية لمدينة كركوك في ظل اللامركزية الادارية زيادة الانفاق المرتبط بالفقراء، فقربها من المواطنين يمكنها من التعرف على الفقراء وتحديدهم، ثم استهدافهم من خلال السلع والخدمات الاساسية التي عادة ما تكون مدعومة حكوميا، وتستطيع الوحدات المحلية ان تساعد الفقراء او الفئات المهمشة اقتصاديا وذلك بتوفير الرعاية الصحية والقروض لشراء المسكن[١].

ويمثل التعليم ونشر الوعي البيئي في المجتمع المحلي لمدينة كركوك احد المحاور الاساسية التي تتولاها الادارة المحلية عند تحولها من النظام المركزي الى النظام اللامركزي اداريا. وتسعى الوحدات المحلية بتوفير العديد من البرامج المطورة للتعليم ومحو الامية[٢].

كما تسعى الوحدات المحلية لتشجيع الانشطة الثقافية وذلك بتوفير المكتبات العامة والنوادي الثقافية والانشطة الرياضية والعمل على تشجيع وترفيه الحركة التجمعية في ميادين في الشباب والثقافة والرياضة.

الخاتمة Conclusion

وفي نهاية دراستنا توصلنا الى ان اللامركزية الادارية تفويض ونقل للمسؤوليات من السلطة المركزية الى الهيئات المحلية مع الخضوع للوصاية الادارية ولديها مجموعة من الصور تختلف فيما بينها، كما تتحكم في اللامركزية الادارية مجموعة من العوامل المؤثرة فيها والتي تضفي عليها مجموعة من المزايا والعيوب.

وتوفر الارضية المناسبة لخدمة مجالات التنمية المحلية، وذلك برفع القدرة الاقتصادية في الوحدة المحلية بتوفير المناخ المناسب للاستثمار ودعم القطاع الفلاحي وفتح مجال للقطاع الخاص ومكافحة البطالة وتوفير الخدمات الاجتماعية والثقافية.

وما يمكن استنتاجه من البحث هو:

(١) ان محاولة بناء نظام لا مركزي متطور على المستوى الاداري المحلي في العراق لا يعتمد فقط على اصدار القوانين بل يجب منح الصلاحيات الكافية بخلق المشاركة الفعالة للعنصر البشري في صنع السياسة العامة المحلية.

(٢) تساهم اللامركزية الادارية بتوفير مناخ مناسب للاستثمار سواء كان محليا او اجنبيا وذلك لتوفير فرص عمل وتخفيف البطالة.

(٣) ان مدينة كركوك تمتلك المقومات الاقتصادية وملامح التنمية ما يجعلها قادرة على العمل بنظام اللامركزية الادارية بنجاح.

(٤) للامركزية الادارية دور في مكافحة الفقر والرعاية الصحية الكاملة للسكان المحليين وضمان السكن لهم ومكافحة الامية وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

(٥) للامركزية الادارية دور في دعم الكفاءة الثقافية في كركوك وتفعيل النشاطات الثقافية والرياضية والاهتمام بالسياحة.

---

[١] نوف عبد المنعم، الامية وانواعها، على شبكة المعلومات: www.draud-a.com.

[٢] عبد الحافظ حسيني، اللامركزية في التعليم، على شبكة المعلومات: www.almarefn.net.

اما ما يمكن ان نوصي به على المدى الطويل:

(١) اعطاء المحافظات مرونة اكبر في تحديد احتياجاتها التنموية والمشاركة في اعداد الموازنة العامة للدولة وتوكيلها في ادارة الانفاق من بعض بنود الموازنة المرتبطة بالتشغيل والصيانة والخدمات.

(٢) التمكين المالي للسلطات المحلية بالاستقلال عن الوزارات المركزية وترحيل الفائض في موازنة المحليات من سنة الى اخرى.

(٣) تفعيل دور المجالس المحلية في الرقابة وتحقيق التوازن بينها وبين السلطة التنفيذية واعطاءها مساحة اكبر من المشاركة في اعداد الخطط ومراقبة تنفيذها.

(٤) توفير مناخ لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وذلك بتكيف اللوائح القانونية ومنح اساس قانوني للمستثمر في تلك السلطات المحلية.

قائمة المصادر

اولاً- الكتب :

i. احمد رشيد، الادارة المحلية، المفاهيم والنماذج التطبيقية، القاهرة، دار المعارف للنشر والتوزيع، ١٩٨١.

ii. آزاد شكور صالح، الاستثمار الاجنبي، سبل استقطابه وتسوية منازعاته، دار الكتب القانونية، المجلة الكبرى، ٢٠١١.

iii. خالد زكريا امين، اللامركزية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الهرم، دار الجلال للطباعة والنشر، ٢٠١١.

iv. رشاد احمد عبد اللطيف، اساليب التخطيط للتنمية، الاسكندرية، المكتبة الجامعية، ٢٠٠٢.

v. ريم احمد مصطفى، احسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

vi. زيد رمضان، صادي الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر، ط١، عمان، ٢٠١٢.

vii. سامي جمال الدين، اصول القانون الاداري، منشاة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٤.

viii. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في نظم الحكم والادارة، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٦٢.

ix. سميرة عبد الوهاب، اللامركزية والحكم المحلي، ط٢، القاهرة، دار الجلاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

x. السيد عبد المطلب – سمير عبد الوهاب – حسن العلواني، الاصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية، القاهرة، مركز دراسات واستثمارات الادارة العامة، ٢٠٠١.

xi. عباس النصراوي – برهان الدجاني، القطاع العام والخاص في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

xii. عبد المجيد فهمي، تاريخ مشاهير الالوية العراقية، الجزء الاول، بغداد، ١٩٤٧.

xiii. محمد ريان، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩.

xiv. محمود محمد محمود، احمد عبد الفتاح، التنمية في ظل عالم متغير، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

xv. نواف كنعان، القانون الاداري – الكتاب الاول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

ثانياً- الرسائل الجامعية:

i. صفاء عثمان، دور اللامركزية الادارية في التنمية المحلية دراسة مقارنة – رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٣.

ii. مختار وفاء، الهيئات اللامركزية المحلية ودورها في التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٣.

ثالثاً- المجلات والبحوث :

i. غازي فيصل مهدي، نظاما الفدرالية واللامركزية الادارية في دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، مقالة، مجلة التشريع والقضاء في العراق.

ii. فلاح عبد الرحمن البزاز، كركوك تتآلف باستثمارها، مقالة، مجلة استثمار كركوك، العدد (٣) شهر ايلول، ٢٠١٥.

iii. هيثم كريم صفوان، دور اللامركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (نماذج من دول مختارة بضمنها العراق)، بحث مقدم الى مجلة العلوم السياسية – قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٠١٤.

رابعاً- الدساتير والقوانين:

i. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

ii. قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل.

خامساً- مصادر شبكة الانترنيت :

i. www.undiscussion.com
ii. www.kitabat.com
iii. www.mesopot.com./old/adoc/3/93htmm
iv. www.drsaud-a.com
v. www.almarefn.net